المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

العدد(1911) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) أيلول 2010

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليـــوم في المدى

الأردن ينفي قيودا جديدة على العراقيين المسافرين إليه

□ عمان / ا ف ب

نفت وزارة الداخلية الاردنية الاثنين فرض اي كفالات جديدة على العراقيين الراغبين في زيارة المملكة.

ونقلت وكالة الانباء الاردنية الرسمية (بترا) عن مصدر مسؤول في الوزارة قوله انه "لم يتم فرض أي كفالات جديدة على الزائرين العراقيين خلافا لما تناقلته بعض وسائل الاعلام".

واوضح ان "بامكان المواطنين العراقيين الراغبين بزيارة المملكة أو المرور عبر اراضيها التقدم بطلبات التأشيرة عن طريق بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج، كما انه بامكان المواطنين العراقيين القادمين من العراق تقديم طلبات الزيارة لدى مكاتب شركة "جت" الاردنية أو أحد فروعها في العراق أو من خلال شركات الطيران الاردنية".

واضاف المصدر "أما بخصوص الاردنيين الذين يتقدمون بطلبات لوزارة الداخلية، وكذلك الرعايا العرب المقيمين في المملكة ومنهم العراقيون، فهناك تعليمات معتمدة من ضمنها قيام مقدم الطلب بتقديم الكفالة اللازمة لضمان مغادرتهم البلاد بعد انتهاء الزيارة المقررة"، مشيرا الى ان "هذا الاجراء ليس جديدا".

وتناقلت بعض وسائل الاعلام اخيرا خبرا مفاده ان وزارة الداخلية الأردنية تشترط وضع كفالة مالية بقيمة ٥ آلاف دينار (نحو ٧ آلاف دولار) لاستصدار تأشيرة دخول لزيارة العراقيين الى الاردن من اجل ضمان مغادرة البلاد بعد انتهاء مدة الزيارة التي تستمر شهرا واحدا.

وكانت وزارة الداخلية الاردنية بدأت في الاول من ايار/مايو ٢٠٠٨ العمل بنظام منح التأشيرات للعراقيين الراغبين في دخول المملكة.

اجتماعات بحث الآليات تستأنف... التوافق شبه مستحيل والتصويت محل نقاش

الأديب والأعرجي لـ المدى: الوطني لن يتحالف مع العراقية قبل حسم مرشح التحالف

□ بغداد / علي عبد السادة

عاود التحالف الوطني امس الاثنين اجتماعاته لاختيار آلية الخروج بمرشح وحيد لمنصب رئيس الوزراء المقبل.

وجاء ذلك في وقت نفت فيه مصادر مطلعة توصل القائمة العراقية إلى اتفاق مع الائتلاف الوطني حول مشروع تقاسم السلطة.

وكان أعضاء في التحالف الوطني أكدوا السعي لتحقيق اتفاق على آليات محددة لحسم اختيار نوري المالكي أو عادل عبد المهدي مرشحا لمنصب رئيس الوزراء.

وامام نواب ائتلاف دولة القانون والوطني دراسة آلية الاجماع والتوافق او اللجوء الى التصويت بنسبة ٦٥ بالمئة.

وتنتظر الكتل السياسية العراقية التحالف الوطني ليحسم خلافه حول الآليات وينتهي من نقاشاته حول المرشح الوحيد لرئاسة الوزراء المقبلة.

لكن تصريحات متضاربة ظهرت امس زعمت ان هناك تفاهمات اولية بين العراقية والائتلاف الوطني بشأن عقد تحالف لتشكيل الحكومة.

وفي هذا الصدد، استبعد القيادي في ائتلاف دولة القانون، علي الاديب، اي تحالف بين الائتلاف الوطني والعراقية والكردستاني بهدف تشكيل الحكومة العراقية، في الظرف الراهن.

وقال الاديب في تصريح خص به المدى امس الاثنين ان طرفا التحالف الوطني جادين في الاتفاق على آلية لاختيار مرشح وحيد.

ووجد الاديب ان ائتلافه يحظى بمقبولية جيدة لمواصلة جهوده في الحكومة العراقية المقبلة، وقال ان هناك التقاء في وجهات النظر يقضي بدعم ائتلاف القانون "دون وجود من ينسق هذا الالتقاء".

وعلق القيادي في التيار الصدري بهاء الاعرجي على التسريبات التي تفيد باتفاق ائتلافه مع العراقية بالقول ان هناك مفاوضات مع العراقية وغيرها من القوائم، لكنها تأتي في اطار المساعي لتشكيل حكومة شراكة وطنية: "الاولوية الحقيقية اليوم هي التحالف الوطني، نحن ننتظر الانتهاء من النقاشات حول الآليات".

الاعرجي قال في تصريح خص به المدى امس الاثنين أن آلية التوافق التي جرى الحديث عنها كطريقة لاختيار المرشح الوحيد باتت شبه مستحيلة، وبقي ان نبحث في آلية التصويت.

ولم يحدد التحالف الوطني سقفا زمنيا للمفاوضات بين طرفيه (دولة القانون والائتلاف الوطني) لاختيار المرشح لمنصب رئاسة الوزراء، لكن المراقبين يرون ان الكرة اليوم في ملعبه، وعليه حسم الامور سريعا، نظرا للوضع العام في البلاد، وازدياد التذمر الشعبي من الفراغ الدستوري.

القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني قال في اتصال هاتفي مع (المدى) ان التحالف الوطني يسعى جاهدا للتوصل الى توافق بشأن الآليات، واصفا الحديث عن انفراط عقد التحالف بانه مجرد مبالغة اعلامية.

ومن المنتظر ان يتم الاتفاق على المرشح عبر لجنة الحكماء المكونة من ١٤ عضوا مناصفة بين الطرفين، بعد ان يحصل احد المرشحين على تسعة اصوات.

لكن القيادي في الائتلاف الوطني بهاء الاعرجي قال ان من الصعب على لجنة الحكماء حسم الاختيار عبر آلية التصويت بـ ٦٥ بالمئة: "في هذه الحالة سنذهب الى الخيار الاخير.. مرشح التسوية".

ورغم طول فترة المفاوضات بين طرفي التحالف الا ان عددا من النواب المنتمين الى دولة القانون والوطني استبعدوا فشل الطرفين في الاتفاق على مرشح واحد.

طالباني ونجاد يبحثان المصالح المشتركة بين العراق وإيران

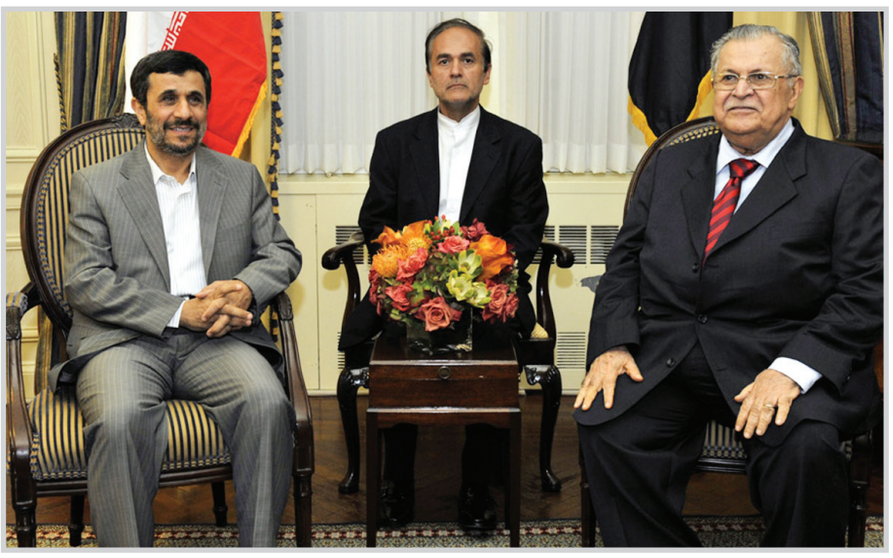

□ بغداد / المدى

في إطار زيارته إلى الولايات المتحدة الامريكية ولقاءاته مع رؤساء دول العالم التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني في نيويورك رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمود أحمدي نجاد والوفد المرافق له.

وتم بحث العلاقات الثنائية بين العراق وإيران وسبل توسيعها سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وجرى التأكيد على ضرورة توطيد الروابط التاريخية وتعزيز أطر التعاون المشترك بين الشعبين العراقي والإيراني بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

وتبادل الطرفان وجهات النظر حول الأوضاع الاقليمية والدولية فضلا عن بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وحضر اللقاء عن الجانب العراقي وزير الخارجية هوشيار زيباري وكبير مستشاري رئيس الجمهورية فخري كريم وعضو مجلس النواب نجم الدين كريم وسفير العراق لدى الامم المتحدة حامد البياتي وممثل حكومة اقليم كردستان قباد طالباني.

وحضر عن الجانب الإيراني وزير الخارجية منوشهر متكي وعدد من مستشاري الرئيس محمود احمدي نجاد.

ومن المؤمل أن يكون قد شارك الرئيس طالباني امس الاثنين في اجتماعات منظمة الاشتراكية الدولية التي تعقد في نيويورك.

على صعيد اخر، شارك الرئيس طالباني في قمة عالمية امس الاثنين على رأس جدول أعمالها مكافحة الجوع والفقر والأمراض.

وناقش زعماء العالم الأهداف الإنمائية للألفية، التي كانوا قد وقعوا عليها قبل عقد مضى، بما فيها خفض معدل الفقر العالمي إلى النصف بحدود العام ٢٠١٥.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون في بيان بهذه المناسبة: "القمة فرصة استثنائية لمضاعفة جهودنا من أجل تحقيق الأهداف"، التي لم يبق على تحقيقها سوى خمس سنوات.

وتعتبر مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية، بنداً أساسياً من بنود المناقشات الأعلى مستوى بين زعماء العالم خلال اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة والتي تبدأ الثلاثاء وتستغرق أسبوعاً.

العراق يرجئ مناقصة تطوير حقول الغاز بسبب عروض أجنبية جديدة

□ متابعة / المدى

أرجأت الحكومة العراقية مناقصة لمنح عقود تطوير ثلاثة حقول غاز الى ٢٠ أكتوبر تشرين الاول بعدما طلبت بعض الشركات مزيدا من الوقت لدراسة شروط العقود.

وكان من المقرر طرح المناقصة في أول تشرين الاول المقبل بعد تأجيلها شهرا من قبل.

وقال عبد المهدي العميدي مدير مكتب التراخيص لوكالة رويترز امس الاثنين "طلبت ثماني شركات من الوزارة تأجيل المناقصة لمنحها المزيد من الوقت لدراسة البروتوكول النهائي بعدما أجرت الوزارة بعض التعديلات."

وأضاف العميدي أن ايني الايطالية وميتسوبيشي اليابانية دفعتا رسوم المشاركة لجولة المناقصات العراقية الثالثة ليصل عدد الشركات المتوقع مشاركتها الى ثلاث عشرة شركة. وقال ان من المتوقع أن تدفع شركة أو شركتان أخريان رسوم المشاركة في الايام القليلة القادمة.

وسيطرح العراق عقودا لتطوير حقل عكاس الى جانب حقل المنصورية بالقرب من الحدود الايرانية في محافظة ديالى وحقل سيبا في البصرة.

ويقدر اجمالي احتياطيات الحقول الثلاثة بنحو ١١,٢٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وقامت شركات منها اديسون الايطالية وتوتال الفرنسية وكوجاس الكورية الجنوبية وتي. ان.كيه-ب.بي الروسية بالتسجيل للمشاركة في المناقصة ودفعت الرسوم المقررة وتلقت النسخ النهائية من نموذج العقد في وقت سابق من الشهر الجاري.

ويأمل العراق في أن يؤدي فتح قطاع الغاز الطبيعي للاستثمار الاجنبي الى تعزيز طاقته من الكهرباء. وبعد سبع سنوات من التغيير في البلاد مازالت الشبكة الوطنية العراقية لا تمد المواطنين بالكهرباء سوى لبضع ساعات يوميا.

الأمم المتحدة ترفض طلبا ليبيا للتحقيق في حرب إسقاط النظام المباد

□ بغداد / المدى

رفضت اللجنة العامة في الامم المتحدة طلبا ليبيا خطيرا ينتهك بشكل فاضح قرارات مجلس الامن، ومعارضته لقرارات منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية الداعمة للعملية السياسية في العراق.

ووصف بيان لوزارة الخارجية العراقية تلقت (المدى) نسخة منه امس الاثنين، المقترح الليبي بانه طلب يشجع على عودة العنف الى العراق بعد ان بات يلفظ انفاسه الاخيرة، ويعرقل جميع محاولات المصالحة الوطنية. ويتباكى على صدام لاستنكار اعدامه.

وقالت وزارة الخارجية في بيانها ان ليبيا رفعت عن طريق ممثليتها الدائمة في نيويورك مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة تطلب فيها ادراج بند على جدول اعمال الجمعية العامة في دورتها الـ ٦٥ الحالية للتحقيق في حرب اسقاط النظام الدكتاتوري البائد.

وتحركت وزارة الخارجية بعد ان وجدت ما للطلب الليبي من خطورة وما يترتب عليه من اجراءات ترمي في محصلتها النهائية الى افشال العملية السياسية الجارية في العراق، بفتح جميع الطرق الدبلوماسية المتاحة لأقناع ليبيا بسحب طلبها.

واكد البيان ان الوزير هوشيار زيباري خاطب الامين العام لجامعة الدول العربية والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي والامين العام للامم المتحدة ورئيس الجمعية العامة مبينا لهم المخاطر المترتبة على الطلب الليبي.

ووجهت وزارة الخارجية سفراء العراق في عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وعواصم الدول الاعضاء في اللجنة العامة للجمعية العامة للتحرك ضد المشروع الليبي وتوضيح موقف العراق. الا ان هذه الوسائل لم تثن ليبيا عن المضي في طلبها، واصرت على ادراجه في جدول اعمال اجتماع اللجنة العامة التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٦ أيلول الجاري تمهيدا لادراجه في جدول اعمال الجمعية العامة.

التفاصيل ص٣

الآثار المفقودة في مبنى الحكومة جاءت بالخطأ مع صناديق الجيش الأميركي

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار ان القطع الـ(٦٣٣) الأثرية التي فقدت بعد وصولها الى بغداد، كانت ضمن المواد المقدمة في اطار الدعم اللوجستي للقوات الاميركية.

وعلمت (المدى) امس الاثنين ان لجنة تضم مسؤولين رفيعي المستوى في الوزارة تسلمت الآثار المفقودة وتمت اعادتها الى المتحف.

وقال الوزير قحطان الجبوري في مؤتمر صحفي عقده امس ان السفارة العراقية في واشنطن ارسلت القطع الى العراق ضمن المواد المقدمة للجيش الاميركي، مما دفع بالحكومة العراقية إلى تسلم الصناديق من القوات الاميركية ووضعها في المخازن الخاصة بمبنى مجلس الوزراء، لافتاً الى ان الصناديق التي كانت تحوي هذه الآثار كانت فيها أيضاً ادوات واغراض مطبخية بحيث لا يعلم بها القائمون على خزنها.

وبين ان المباحثات لا تزال جارية مع الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول لاستعادة الآثار العراقية الموجودة في دول الخارج، مشيراً الى ان الوزارة وعن طريق السفارات اتفقت مع الدول ان يتم ارسال اية قطعة يتم ايجادها في اية دولة الى العراق.

وأوضح الجبوري ان الملاكات العاملة في المتحف العراقي قد وصلت الى مرحلة خزن الآثار ضمن خطتها لتأهيل هذا الصرح لافتاً الى ان عدد الآثار التي اعيدت الى العراق بلغ لحد الان ٣٧ الف قطعة.

وكانت السفارة العراقية في واشنطن اوضحت في وقت سابق ان التعليقات حول تصريح السفير سمير الصميدعي بشأن الآثار العراقية المفقودة أخذت مناحي بعيدة عن الهدف من التصريح، مؤكدة ان الهدف الوحيد من إثارة هذا الموضوع هو تحديد مكان هذه الآثار وتسليمها الى المتحف الوطني لاغير.

واوضحت السفارة انه في عام ٢٠٠٨ تجمعت لدى السفارة أعداد من القطع الأثرية أغلبها عن طريق السلطات الأمريكية وقامت السفارة بتصويرها وتوصيفها وأرشفتها عبر أشهر عديدة. واضافت انه عندما تكاملت حاولت السفارة إرسالها بالشحن الجوي عن طريق شركات متخصصة فاعتذرت الشركات عن ذلك لصعوبة التأمين عليها وللظروف الامنية حينذاك.

سعيٌ لتمديد الحماية الدولية على أموال العراق في الخارج

□ بغداد / إذاعة العراق الحر

صادق مجلس الوزراء مؤخراً على آلية لضمان حماية أموال العراق في الخارج. وذكر الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن المجلس وافق على مشروع اتفاقية تسوية المطالبات بين العراق والولايات المتحدة الأميركية لافتا إلى أن الاتفاقية تأتي لغرض وضع أطر قانونية لحماية أموال العراق وموارده.

ومع اقتراب موعد رفع الحماية الأممية عن أموال العراق والمقرر في ٣١ كانون الأول المقبل، توقع مختصون ماليون أن تمدد الأممُ المتحدة مدة الحماية الدولية على الأموال العراقية عاماً آخر في حال بقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع، وهذا ما أكده الخبير في وزارة المالية هلال الطحان الذي يرى أن الأمم المتحدة تعهدت بحماية أموال العراق إلى حين استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية فيه، مشيراً إلى أن ملف الديون العراقية آيلٌ إلى الغلق بعد جهود وزارة المالية التي أثمرت عن إطفاء نحو ١٠٠ مليار دولار من تلك الديون التي لم يتبق منها سوى الخاصة ببعض الدول العربية.

وكان وزير النفط حسين الشهرستاني ذكر الأحد خلال حفل التوقيع على اتفاقية مع تركيا لتمديد اتفاقية تصدير النفط العراقي عبر أراضيها، أن وزارته ضمّنت الاتفاقيةَ بندا يُنيط بالجانب التركي مسؤوليةَ حماية الصادرات النفطية العراقية من الحجز والمصادرة القضائيتين.

ويبدي المسؤولون الماليون خشيتَهم من وقوع الأموال العراقية في الخارج تحت تأثير مطالبات ودعاوى قانونية في حال رفع الحماية الدولية عنها قبل تسوية تلك المطالبات، ويحذر مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح من أن العراق سيتعرض إلى خطر اقتصادي كبير يتمثل بامكانية الحجز على أمواله وصادراته النفطية في حال رفعت الحماية الأممية عن أمواله.

ويرى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية حيدر علي أن الأمم المتحدة لن ترفع حمايتها عن أموال العراق وذلك لعدم أخراجه بعدُ من طائلة البند السابع.

وكان العراق وقع مؤخراً اتفاقية مع الحكومة الأميركية تهدف إلى تعويض متضررين أميركيين من النظام السابق، خشية تعرض الأموال العراقية إلى ملاحقات قانونية في حال عدم تعويضهم، بحسب وزارة الخارجية التي بررت هذه الخطوة بأنها تمهيد لرفع الحماية الأممية عن أموال العراق.